وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس المدخل لعلم السياسة

مقدمة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية L.M.D

إعداد الدكتور:

جراية الصادق

الموسم الجامعي : 2020/2019

المحاضرة الأولى:

تمهيد:

يصنف علم السياسة على أنه واحد من أهم العلوم الاجتماعية الحديثة؛ نظراً لأهميته في كثير من المجالات المتعلقة بالاستقرار السياسي ودوره في تقدم وتطور الشعوب، وضبط وتسيير المجتمع، واقتصاد الفرد والمجتمع ككل، ويتضمن علم السياسة مجموعة من التخصصات المختلفة التي تتناوله من زوايا متعددة أيضا، كالنظرية السياسية، والسياسة المقارنة، الفلسفة السياسية، العلاقات الدولية...الخ.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في هذا التخصص، تحديدا منذ نهايات القرن 19م، عندما بدأت بتطويره وتعزيزه، من خلال إنشاء جامعات، ومعاهد متخصصة في تدريسه، بهدف تنظيم المجتمعات وحياة البشر بشكل يضمن الرفاه والأمن في آن واحد.

أصل كلمة سياسة:

إنّ كلمة (سياسة) كغيرها من الكلمات ذات الدلالة العلمية والفنية المستعملة عند العلماء والكتاب والمفكرين وغيرهم، فهي تحمل معنيين اثنين: معنى لغوياً، ومعنى اصطلاحيا.

لغة:

مصدر ساس يسوس سياسة، فيقال ساس الدابة أو الفرس: إذا قام على أمرها من كل ما تحتاج، ويقول السيروز آبادي – صاحب القاموس المحيط – سست الرعية سياسة أي أمرتها ونهيتها، وساس الأمر سياسة: قام به.

تعني كلمة سياسة في المدلول اللغوي : (القيام على الشيء بما يصلحه)، وتعني أيضا: (الترويض والتدريب على وضع معين، والتربية والتوجيه، وإصدار الأمر والعناية والرعاية، والإشراف على شيء، والاهتمام به والقيام عليه). وبشكل عام يمكن

القول أن السياسة في اللغة العربية تشير إلى معنى الرياسة والقيادة والذكاء والسلطة والكياسة والدهاء.

شرعا:

لم يرد في نصوص الشريعة مصطلح السياسة ولا ما هو مشتق من جذرها إلا في حديث واحد للنبي – صلى الله عليه وسلم – وهو قوله: (كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ، أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ) (أخرجه البخاري برقم (3455) – كتاب أحاديث الأنبياء)، لذا قال النووي في شرحه للحديث: أي يتولون أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية، وبهذا يكون معنى السياسة شرعا مطابق للمعنى اللغوي.

وقد عرفها "ابن عقيل" كما نقلها عنه ابن القيم:(السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد). كما عرفها المقريزي بأنها: (القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال).

أما ابن نجيم الحنفي فقد عرفها بقوله: (السياسة هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي).

وهذه التعاريف فيها شمول لأفعال الإمام ولكل من أوكل إليه رعاية شيء، كالناظر على الوقف وولي اليتيم ونحوهما، فالقيام على كل شيء يسمى سياسة، سواء كان شؤون الدولة أو البيت أو مؤسسة ما.

إصطلاحا:

مفهوم السياسة كغيره من المفاهيم الفكرية يختلف حسب العقيدة والمبدأ والنظرية التي يستفاد منها، أو يعتمد عليها، لذا فقد عرفت السياسة بتعاريف عديدة، وفهمت بصور وأشكال مختلفة.

عرفها أفلاطون بأنها: (فن تربية الأفراد في حياة جماعية مشتركة، وهي عناية بشؤون الجماعة، أو فن حكم الأفراد برضاهم، والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن). وقد عّفها ميكافيلي أيضا بأنها: (فن الإبقاء على السلطة، وتوحيدها في قبضة الحكام، بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك).

ويرى الإتجاه الإشتراكي أن السياسة تعنى بالصراع بين الطبقات الإجتماعية بهدف الوصول إلى السلطة، فيعرفها تروسكي قائلا: (النشاط الإجتماعي المرتبط بشكل وثيق بالكفاح من أجل الوصول إلى السلطة). وهي عند جورج كلاوس : (صراع بالدرجة الأولى بين الطبقات الإجتماعية حول السلطة الإقتصادية والدولية يهدف إلى استخدام سلطة الدولة لتحقيق المصالح الطبقية وصيانتها والدفاع عنها).

يتبع...

المحاضرة الثانية:

المحور الأول: مفهوم علم السياسة:

حتى يتم إثبات علمية أي مادة معرفية لابد من توفر ثلاث شروط أساسية وهي: الموضوع، المنهج، العلاقة الإرتباطية مع العلوم الأخرى.

موضوع علم السياسة:

علم السياسة هو علم الدولة:

هناك من يعرف علم السياسة بأنه: (العلم الذي يبحث في كيفية إدارة شؤون الدولة، وأسلوب ممارسة السلطة)، وكلمة "سياسة" هي الترجمة العربية لكلمة Politics ، المشتقة من الكلمة اليونانية الأصل Polis ومعناها دولة المدينة، ولأن المدن اليونانية القديمة كانت وحدات سياسية قائمة بذاتها أو دول، فقد ارتبطت الكلمة من البداية ارتباطا وثيقا بالدولة، وأصبحت السياسة من المنظور الأكاديمي، هي علم الدولة أو العلم الذي يعتني بكيفية إدارة شؤون الدولة.

لكن كما هو معلوم أن المفهوم الحديث للدولة جاء بموجب إتفاقية وستفاليا لسنة 1648م، والتي تعني مجموعة الأفراد الذين يقطنون إقليم محدد المعالم تحكمهم سلطة سياسية ويحضون بإعتراف دولي، أي الدول المستقلة كاملة السيادة، هذا المعنى في الحقيقة لم يكن سائدا قبل هذا التاريخ، وبالتالي لا يمكن أن يقتصر مفهوم السياسة على هذا الجانب أي الدولة بل يتعداه إلى جوانب أخرى أكثر أهمية.

علم السياسة هو علم السلطة:

وقد صاحب قيام الدولة القومية في أوربا خلال القرن السابع عشر، ظهور وتطور نظريات ومدارس عديدة أسهمت في تطور علم السياسة، ويعتبر عالم السياسة

الأمريكي "دايفيد إيستون" David Easton هو أشهر من عرفوا السياسة لكن بمفردات معاصرة حيث عرفها بأنها: (عملية التوزيع السلطوي للقيم، والقيم هي الحقوق ووالواجبات)، وبهذه العبارة المركزة والموحية في الوقت نفسه أراد إيستون أن يقول: أن السياسة تشمل مجمل الأنشطة التي تتجلى من خلالها سلطة الدولة، أو الحكومة كرد فعل، أو كاستجابة للضغوط الواقعة عليها من جانب الفئات والجماعات المختلفة والمتصارعة.

وقد تأخذ هذه الاستجابة شكل تقديم حوافز ومكافآت كما قد يترتب عليها فرض كوابح وعقوبات وذلك بهدف استمالة جماعة ما، أو تحييد أخرى، أو عقاب ثالثة... وبهذا المعنى يرى إيستون القيم السلطوية، أي القيم التي تحددها وتفرضها السلطة السياسية في الدولة، هي قيم تحظى بقبول واسع في المجتمع ويتم التعامل معها باعتبارها ملزمة للعامة، وانطلاقا من هذا التعريف تصبح العملية السياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالسياسات الحكومية، أي بالقرارات التي تتخذها السلطة السياسية في إطار خططها وأنشطتها لإدارة شؤون الدولة أو المجتمع.

مناهج علم السياسة:

المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى الحقيقة، والحقيقة هي المعرفة والمقصود هنا المعرفة العلمية دون الأنواع الأخرى، كما أنه أيضا يعبر عن أسلوب الباحث في الوصول إلي حقائق الأشياء المحيطة به في الطبيعة والمجتمع من خلال مجموعة من الإجراءات الذهنية والواقعية التي يستخدمها لهذا الغرض.

هناك مناهج عدة تستخدم في تحليل الظواهر السياسية نذكر منها:

1- المنهج الفلسفي المثالي:

وهو منهج استنباطي يستهدف الكشف عما يجب أن يكون عليه الواقع السياسي حتى يكون مثاليا فاضلا، ومن أبرز من استخدموا هذا المنهج أفلاطون اليوناني خصوصا بصدد فكرته عن المدينة الفاضلة، وأقرب المناهج إليه هو المنهج القانوني المستخدم في دراسة القانون الدولي، حيث أن القانون الدولي هو في النهاية مجموعة مبادئ قانونية مثالية تستهدف تحقيق واقع دولي مثالي.

2- المنهج التاريخي:

وهو المنهج الذي يقوم على تسجيل أحداث ووقائع عالم السياسة دون تفسير أو تأويل لهذه الأحداث والوقائع، ويقدم التاريخ للمحلل السياسي سجلا لأحداث عالم السياسة يساعده على فهم وتفسير الظواهر السياسية الحالية كما يمكنه من إستشراف المستقبل.

3- المنهج الوصفي:

وهو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتسجيل وتبويب البيانات بهدف تقديم صورة وصفية صرفة لهذا الواقع دون تأويل أو تفسير من جانب الباحث، ويستخدم هذا المنهج في دراسات الحالة، وقياسات الرأي العام. والإستقرار عموما يعني إنتقال الباحث من دراسة الخصوصيات إلى التعميم.

4- المنهج العلمي التجريبي:

وهو منج استقرائي استنباطي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي والتجريب في شأنه، بهدف التفسير والتعميم والتوقع، فهو ملاحظة وتجريب من أجل التفسير والتعميم والتوقع.

5- المنهج المؤسسي:

وهو منهج دراسة النظم السياسية فيركز على المؤسسات السياسية المكونة لهذه النظم (التشريعية والتنفيذية)، والدساتير التي تستند إليها، وما تحتوي عليه من قواعد قانونية منظمة.

6- المنهج السلوكي:

وهو يقوم على الإفادة من نتائج العلوم السلوكية في مجال الأبحاث السياسية معتبرا أن علم السياسة هو علم ديناميكي يركز على التفاعل بين الظواهر السياسية وبيئتها المحيطة، حيث إنها ظواهر غير جامدة، كما يركز هذا المنهج على توجهات ودوافع واستجابات الأفراد والجماعات، وتأثير كل ذلك على سلوكهم السياسي، ومن أبرز مفكري هذا المنهج ديفيد إيستون الأمريكي.

7- المنهج المقارن:

ويقوم على المقارنة بين واقعين أو أكثر بهدف استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة لا ترتبط بمكان ولازمان معينين، وكلما زاد عدد الحالات الخاضعة للمقارنة كلما كانت النتائج أكثر دقة وأهمية، وتعتبر المقارنة ركنا أصيلا في المنهج العلمي التجريبي، حتى أن هناك من يعتبر المقارنة في العلوم الإجتماعية بمثابة التجربة في العلوم الطبيعية.

يتبع...

المحاضرة الثالثة:

علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى:

1- علاقة علم السياسة بعلم القانون:

يوجد فرع رئيسي من فروع علم السياسة يعتمد في دراسته على المنهج القانوني، وهو (النظم السياسية) وهو نفس الفرع الذي يدرسه باحثي القانون تحت يسمى بـ "القانون الدستوري"، كما أن القانون الدولي أيضا يعتبر فرعا مشتركا بين المعارف السياسية والقانونية، حيث ينصب على دراسة العلاقات السياسية الدولية بمنهج قانوني، مرتبطا بمجموعة من المبادئ الدولية التي تستهدف تحقيق واقع دولي مثالي، مثل مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية، ومبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ الحق في تقرير المصير...إلخ.

كما أن موضوع نظرية الدولة هو أيضا من الموضوعات المشتركة التي يهتم بها علماء السياسة وفقهاء القانون، باعتبار أن الدولة هي مجتمع سياسي يسوده القانون، كذلك هناك موضوع على قدر كبير من الأهمية يركز عليه كل من علم السياسة والقانون ألا وهو موضوع (شرعية السلطة)، والتي تعني مدى دستورية السلطة، أي مدى التزامها بالقانون فهي شرعية طالما التزمت بالقانون والعكس صحيح.

2- علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد:

هناك علاقة وطيدة بين علمي السياسة والاقتصاد ناتجة عن التداخل الواضح بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث يوجد تأثير متبادل بينهما، فمثلا نجد أن هناك علاقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل (وضع اقتصادي) والاستقرار السياسي داخل المجتمع (وضع سياسي)، كما أن الثورات الكبرى كالثورة الفرنسية (1789) والثورة

الروسية (1917) جاءت على إثر أوضاع اقتصادية غير صحية (انتشار الفقر والجوع وعدم عدالة التوزيع).

أيضا نجد أن المحرك الأساسي للاستعمار(الذي هو ظاهرة سياسية) كان سعي القوى الاستعمارية الأوربية إلي الحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الفائضة (ظواهر اقتصادية). أيضا نجد أن هناك علم مشترك يهتم بدراسة التأثيرات المتبادلة بين الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية هو علم الاقتصاد السياسي.

3- علاقة علم السياسة بعلم الإجتماع:

توجد علاقة وثيقة بين علمي السياسة والاجتماع، ويرجع ذلك إلي الارتباط القوي بين الأوضاع الاجتماعية والأوضاع السياسية للمجتمع، فمثلا البناء الاجتماعي السليم للمجتمع (طبقة غنية قليلة العدد _ طبقة وسطى ضخمة _ طبقة فقيرة قليلة العدد) ينعكس إيجابيا على الاستقرار السياسي للمجتمع على العكس إذا كان هناك تفاوت طبقي حاد (تضخم الطبقة الفقيرة وتآكل الطبقة الوسطى) فإن ذلك يؤدي إلي زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمع.

كما أن موضوع التنشئة السياسية للفرد هو محل اهتمام مشترك لعلمي السياسة والاجتماع، فالتنشئة السياسية هي العملية التي من خلالها يكتسب الفرد معارفه وتوجهاته وآرائه وأفكاره السياسية، وهي عملية تراكمية تتم خلال سنوات عديدة من عمر الفرد، ومن خلال مجموعة من المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة ودار العبادة وجماعة الرفاق والجامعة وغيرها.

وارتباطا بما تقدم ظهر علم الاجتماع السياسي كتعبير عن الارتباط بين علمي السياسة والاجتماع، وهو يهتم بدراسة التأثير المتبادل بين الأوضاع السياسة والظروف الاجتماعية للأفراد والجماعات والفئات المجتمعية المختلفة.

4- علاقة علم السياسة بعلم التاريخ:

يقدم التاريخ لعالم السياسة سجلا غنيا بالمعلومات والبيانات الخاصة بالواقع السياسي يمكن الإفادة منها في صياغة قواعد علمية عامة تستخدم في فهم وتحليل وتفسير ذلك الواقع، ومن هنا فالارتباط قوي بين علم السياسة والتاريخ فلا غنى لكليهما عن الآخر. كما أن التاريخ يمكن من إستشراف تطور الظواهر السياسية مستقبلا.

5- علاقة علم السياسة بعلم النفس:

يعتبر علم النفس كذلك من العلوم التي تتداخل معرفيا مع علم السياسة، وهناك فرع مشترك بين العلمين يعرف بعلم النفس السياسي، وهو الذي يهتم بدراسة تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي للأفراد.

وقد حاول البعض تفسير السلوك السياسي لبعض القادة التاريخيين استنادا إلي ظروفهم النفسية، فمثلا يقال إن السلوك التوسعي العدواني لكل من نابليون وهتلر وموسيليني يرجع إلى عقد وعوامل نفسية تتعلق بشخصية هؤلاء القادة.

6- علاقة علم السياسة بالأنثربولوجيا:

يعرف الأنثربولوجيا بعلم الإنسان، وهو يهتم بدراسة الأجناس البشرية وتطورها، لذلك فهو يرتبط بعلم السياسة نظرا لأن الاختلاف بين الأجناس على مر الأزمان كان محركا للصراع السياسي، من هنا فإن دراسة الأقليات والجماعات العرقية والصراعات العرقية (مثل مشكلة الأكراد في تركيا) هو محل اهتمام مشترك لعلمي السياسة

والأنثربولوجيا، وكذلك الحال بالنسبة لموضوع التفرقة العنصرية (مثل حالة جنوب أفريقيا حيث استعلاء الأقلية الأوربية البيضاء على الأغلبية السوداء) فهو موضوع طالما انصب عليه اهتمام علماء السياسة كما تناولته الأبحاث الأنثربولوجية.

يتبع...

المحاضرة الرابعة:

المحور الثاني: النظام السياسي:

ساد لفترة طويلة من الزمن أن النظام السياسي يشير في معناه إلى نظام الحكم، لكن في السنوات الأخيرة ومع التطورات الحاصلة في علمي السياسة والقانون، أصبح التمييز بين الإتجاهين واضح، بحيث يشير نظام الحكم إلى السلطات الثلاث وهي الموسسات السياسية الرسمية في الدولة: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، أما النظام السياسي فهو يتكون بالإضافة إلى المؤسسات الثلاث المذكورة، المؤسسات غير الرسمية والمقصود هنا: الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، النقابات الجمعيات...الخ.

تعريف النظام السياسي:

النظام السياسي عبارة عن مجموعة من العناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كائن حي قائم بذاته، تديره سلطة سياسية. وهناك من يرى أن النظام السياسي عبارة عن: (مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع، من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفه الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية).

والنظام السياسي هو واحد من أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي والنظام القانوني والنظام الثقافي والعناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي: التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والعلاقات السياسية، والوعي السياسي، ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه، كما يمكن أن تعد من عناصر النظام السياسي،

مؤسسات الحياة الاجتماعية والجماعات، والقواعد، والوظائف، والأدوار، التي تتفاعل والإدارة السياسية تفاعلا وثيقا .

إن النظام السياسي في معناه الواسع هو أشمل من المعنى الضيق الذي يدرس أنظمة الحكم في الدول المعاصرة، فهو لا يدرسها فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، وإنما من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فالنظام السياسي هو أعم وأشمل من القانون الدستوري، وينظر إلى نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية، ويجب أن لا تقتصر دراسة النظام السياسي على تبيان شكل الحكم، وأن تكون هناك دراسة شاملة للفلسفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتأثيرها على القوى الرسمية في الدولة.

لهذا يذهب "ديفيد أيستون" إلى تعريف النظام السياسي بأنه: (مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم)، أما (روي مكريدس) يعرف النظام السياسي بأنه: (الأداء الأبرز في تحديد وإبراز المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة)، أما "روبرت دال" يعتقد أن النظام السياسي هو: (نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة)، أما "هارولد لا سويل" يعرف النظام السياسي بأنه: (النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع .

يتضح من خلال هذه التعاريف أن النظام السياسي هو جزء من نظام كلي يسمى النظام الاجتماعي، ولكن الاختلاف بينهما يجري في خاصية النظام السياسي فنجد ايستون يغلب ظاهرة القوة في توزيعها على المؤسسات، أما لاسويل ركز على مفهوم النفوذ، ويركز مكريدس على تحديد المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات.

مكونات النظام السياسي:

يمثل النظام عند ايستون وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، بإعتباره مجموعة العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر الأخرى، فالنظام يتمتع بنوع من الإعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأُخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك بها.

وعملية التحليل التي تتم داخل النظام هي عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف إدراك هذه الأجزاء كمكونات لكل مركب، مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة، والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى. وعلى ذلك يعرف النظام السياسي أيضا: (بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة).

ويتكون النظام السياسي من العناصر التالية:

1- البيئة:

يشير مفهوم البيئة لدى ايستون بصفة أساسية إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي، ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعدو أن تكون فكرة تحليلة، فإن الفصل التعسفي بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له، بما يعنيه ذلك من أن النظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات.

2- المدخلات:

تشمل مدخلات النظام السياسي وفقا لاقتراب التحليل النظمي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته، ويلاحظ أن هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات. فطبقاً لرأي ايستون تشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد، تشير الأولى إلى الرغبات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي في رأيه قد تكون عامة كما قد تكون محددة، وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتشير الثانية إلى الاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام.

3- المخرجات:

عرفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

4- التغذية الإسترجاعية:

والمقصود بها في حال عدم استجابة النظام للمطالب (المدخلات)، يمكن إعادة هيكلة هذه المطالب في شكل مدخلات جديدة وإرجاعها إلى النظام لدراستها من مرة ثانية.

يتبع...

المحاضرة الخامسة:

خصائص النظام السياسي:

يتميز النظام السياسي بالخصائص الآتية:

– امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع، ومن ثم تكون قوانينه وأنظمته وقراراته ملزمة للجميع.

– تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية، ومن ثم فهو يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من أي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع.

– يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع ، أكثر من أي نظام فرعي آخر.

– يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كونها البيئة التي يتحرك فيها وعلى أساسها.

وظائف النظام السياسي:

1- وظيفة التنشئة السياسية:

وهي العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى جيل آخر، ويتم ذلك بواسطة العديد من المؤسسات المجتمعية كالأسرة، والمدرسة، ودور العبادة، وأوات الإعلام الجماهيري.. الخ.

2- التجنيد السياسي:

وهي وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية، مهمتها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للإطلاع بها، كما أن التجنيد السياسي

يسعى إلى تكوين القادة والمسؤولين لتوليهم فيما بعد وظائف سياسية داخل النظام، وتتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات.

3- وظيفة التعبير عن المصالح:

حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالعتبير عن مصالحها، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب، إلا أنه كثيرا ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية، وغالبا ما يتم ذلك باستخدام العنف الأمر الذي لا شك يؤثر على استقلال النظام، أما القنوات الشرعية فتكون غالبا في شكل مهيكل عن طريق الأحزاب السياسية أو النقابات ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام.

4- وظيفة تجميع المصالح:

ويقصد بها بلورة المطالب وموافقتها مع بعضها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار، وبديهي أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني يخفف الكثير من العبء على صانعي القرار، وبالتالي يزيد من القدرة الإستجابية للنظام السياسي.

5- وظيفة الإتصال السياسي :

وهي وظيفة تقوم بها أجهزة الإعلام وجماعات الضغط والمصالح، وتلعب دورا في توفير الإتصال الفعال الذي يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه المختلفة بصورة أيسر، وتجدر الإشارة في هذا المقام أيضا إلى أن "ويليام متشل" قد أضاف في عام 1962 في إطار تطويره لنموذج ايستون عنصرا ثالثا إلى عنصري المدخلات السابق الإشارة إليها، وهو عنصر الموارد بمختلف أشكالها، والحقيقة أن هذا العنصر يمثل

إضافة حقيقية لافتقاد نموذج ايستون له، كما أن الوظائف الخمسة سالفة الذكر تتعلق بالدرجة الأولى بعنصر المدخلات الموجهة للنظام السياسي.

أما على مستوى المخرجات فيمكن تحديد الوظائف الآتية:

1- وظيفة صنع القواعد:

بما يعنيه ذلك من خلال وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال المؤسسة التشريعية البرلمان بالأساس.

2- وظيفة تنفيذ القواعد :

بما يعنيه ذلك تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة المؤسسة التنفيذية والجهاز الإداري التنفيذي بشكل عام.

3- وظيفة التقاضي حول القواعد:

ما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

يتبع...

المحاضرة السادسة:

<u>المحور الثالث: الدولة:</u>

- **أصل الكلمة:**

تشتق كلمة الدولة Etat من اللغة اللاتينية، وهي تدل على موضع ثابت أو على ما هو واقف وقار، ولم يستعمل هذا المفهوم إلا حديثا نسبيا للدلالة على المجتمع السياسي بحيث إن الإغريق أطلقوا على هذا المجتمع السياسي المنظم كلمة المدينة Polisأو Cité، بينما الرومان استعملوا لنفس الغاية كلمة الجمهورية re-publica بمعنى république بالفرنسية.

وقد تم تداول هذه التسمية الأخيرة إلى غاية القرن السادس، ولم يتم التمييز بينها وبين الدولة إلا من طرف المفكر الإيطالي "مكيافيللي" في كتابه "الأمير"، وبذلك تحول مفهوم الجمهورية إلى شكل للنظام السياسي في الدولة متعارض مع شكل الإمارة، بحيث يتولى تسيير الأول مجلس للحكومة والثاني أمير أو ملك فاتخذت مدلولها العصري الذي يجمع في الوقت نفسه الجمهورية أو الإمارة، بمعنى

الملكية.

غير أن هذا المفهوم اللاتيني الغربي للدولة، يختلف تماما عن مضمونه العربي إذ أن المعاجم العربية تعتبر أن مصدر الدولة اللغوي هو دال دولة، بمعنى دار وانقلب وتغير من حال إلى حال آخر، ومنهما: داول مداولة، فيقال داول الله الأيام بين الناس، بمعنى صرفها بينهم فصيرها لهؤلاء مرة ولأولئك مرة أخرى، ومما سبق يستعمل التداول بمعنى التعاقب، أي ما يفيد الدوران وعدم الاستقرار.

- **تعريف الدولة:**

للدولة عدة تعريفات وضِعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، إلا أن التعريف الأكثر شيوعا لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني" ماكس فيبر" إذ عرفها بأنها: (منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي).

كما عرفت موسوعة " **Larousse** " الفرنسية الدولة بأنها: (مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة). في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة هي: (كيانا إقليميا يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه).

وهناك تعريف آخر للدولة هو التعريف الوارد في اتفاقية "مونتيفيديو بشأن حقوق وواجبات الدول في عام 1933، حيث عرفت الدولة بأنها: (مساحة من الأرض تمتلك سكان دائمون، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعَّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى)، ولإجراء العلاقات الدبلوماسية فيما بين الدول يجب أن يتوفر عنصري السيادة والإعتراف الدولي.

- **نظريات نشأة الدولة:**

إعتبر الفيلسوف اليوناني أرسطو الدولة بأنها ظاهرة طبيعية ووجودا طبيعيا وضروريا، وهي نتاج غرائز التجمع التي تدفع بالأفراد إلى العيش في جماعة، وهي ليست لا سابقة ولا لاحقة لهم، إنما هي جزء من طبيعة الإنسان الذي يسميه أرسطو بالحيوان السياسي.

وبالرغم من بساطة تعريف الدولة إلا أن مفهومها والبحث في تحديد أصلها ونشأتها وأساس السلطة فيها يثير العديد من الإشكاليات، فالدولة هي حقيقة سياسية، لأن المجتمع الدولي يتكون أساسا من وحدات سياسية يحمل كل منها معنى الدولة، والدولة أيضا مفهوم قانوني قصِد منها ابتكار أداة ملائمة لتنظيم العلاقة بين وحدات سياسية غير متكافئة في القوة على أساس من العدالة والمساواة، فالعلاقات بين الدول يجب أن تؤسس من وجهة نظر القانون الدولي على مبدأ أو قاعدة المساواة في السيادة.

كما أن الدولة تجسد فكرة فلسفية مجردة، لأن نشأة المجتمعات السياسية المنظمة ليست معروفة أو موَثقة تاريخيا، وفي غياب هذه المعرفة التاريخية الموَثقة توجد نظريات أو رؤى أو أفكار ذات طبيعة فلسفية تحاول تفسير نشأة الدولة، أو بعبارة أدق نشأة أهم ركن من أركانها وهو السلطة السياسية المنظمة.

والدولة أخيرا هي كائن اجتماعي، لأن أحد أهم مقوماتها هو البشر الذين تجمعهم روابط خاصة تجعلهم قادرين على الحياة المشتركة، وفيما يلي سوف نستعرض أهم النظريات التي حاولت تفسير نشأة الدولة.

أولا: النظرية التيوقراطية (الدينية) :

التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

- **نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم:** التي تعتبر أن الدولة تنشأ حينما يتحقق الاندماج بين شخص الحاكم والإله، أي حينما يتم تأليه الحاكم، وتنصهر ذاته مع الذات الإلهية.

- **نظرية الحق الإلهي المباشر:** وتعتبر أن الله اختار الملوك بنفسه وزودهم بالسلطات الضرورية لقيادة الشؤون البشرية وتكون مسؤولياتهم أمام الله وحده ،ولما يتحقق هذا الاختيار الإلهي تنشأ الدولة والسلطة السياسية فيها.

- **نظرية الحق المستند للعناية الإلهية:** وترى بأن السلطة ترجع في أساسها لأصل إلهي، غير أنها تؤول للحكام الذين يتم اختيارهم عن طريق البشر الذين يتم توجيههم نحو هذا الاختيار من طرف العناية الإلهية.

ثانيا: نظرية العقد الإجتماعي:

استخدمت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة، غير أن نظرية العقد الاجتماعي لم تحتل مكانة خاصة في الفكر السياسي إلا في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على يد عدد من المفكرين في أوربا، كان من أبرزهم : توماس هوبز، وجون لوك، وجون جاك روسو.

وقد اتفقت النظريات التي قال بها هؤلاء المفكرون على إرجاع نشأة الدولة إلى فكرة العقد، وأن الأفراد انتقلوا من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد الإجتماعي الذي أبرم بينهم.

وفيما عدا ذلك، اختلفت هذه النظريات فيما بينها نظرا لاختلاف التصورات الخاصة بكل نظرية بشأن حالة الفطرة السابقة على العقد، وأطراف العقد، ومضمون العقد، والنتائج المترتبة على عملية التعاقد، وسوف نعرض لوجهة نظر كل من هؤلاء المفكرين الثلاثة بشأن الأصل التعاقدي للدولة.

يتبع...

المحاضرة السابعة:

1- نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز:

يرى توماس هوبز (1588-1679) بأن أصل وجود الجماعة المنظمة إنما يرجع إلى العقد، فالعقد هو الذي نقل الفرد من حالته الفطرية إلى مجتمع منظم تسود فيه طبقة محكومة وأخرى حاكمة .

أما عن حالة الإنسان الفطرية تصور "هوبز" أن حياة الإنسان الأولى كانت تسودها الفوضى والاضطراب نتيجة الصراع الدائم الذي يجعل السيادة للفوضى وقانون الغاب، وذلك لأن الإنسان أناني بطبعه تحركه الشهوة والأطماع والرغبة في السيطرة على الآخرين، وللخروج من هذه الحال – حبا في البقاء والأمن – أدرك الأفراد ضرورة الاتفاق فيما بينهم على إقامة مجتمع منظم، فكان السبيل إلى ذلك هو العقد الإجتماعي .

وهكذا أبرم الأفراد عقداً انتقلوا بواسطته من حالتهم الفوضوية الأولى إلى حالة المجتمع المنظم، فالعقد أساس هذا الانتقال وبالتالي هو الذي أوجد الجماعة المنظمة التي نعم فيها الأفراد بحياة مستقلة، كما يعتبر "هوبز" أن العقد قد أبرم بين جميع الأفراد ما عدا شخصا واحدا، هو الذي اتفق المتعاقدون أن يكون صاحب السلطة الآمرة في الجماعة، فالحاكم لم يشترك في العقد، وإنما قام الأفراد باختياره، وعهدوا إليه بممارسة السلطة .

أما عن مضمون العقد فهو يرى أن الأفراد اتفقوا فيما بينهم على العيش معا في سلام، تحت سيطرة واحد منهم، يتولى الدفاع عنهم وحماية الحياة المنظمة الجديدة، مقابل التنازل له عن جميع ما يتمتعون به من حقوق طبيعية . والعقد عند "هوبز" لا يكون ملزم من جانبين، وإنما العقد ملزم من جانب واحد، وهم الأفراد، وذلك لأن العقد قد

أبرم بين الأفراد وحدهم، وأن كل فرد تعاقد مع غيره أبناء جنسه لصالح شخص الحاكم، وبالتاي فإن العقد يلزم الأفراد بما يتضمنه من واجبات دون أن يلزم الحاكم بشيء .

ونتيجة هذا التصور تتلخص في أن الحاكم يتمتع بسلطة مطلقة على الأفراد لأنه لا يلتزم تجاههم بأية تعهدات، نظرا لعدم اشتراكه في إبرام العقد، وليس للأفراد أن يطالبوه بأية مطالب، أو أن يخرجوا عن طاعته، لأنهم قد تنازلوا له من قبل عن جميع حقوقهم، فهو لا يخضع إذن لأية مسائلة أو محاسبة .

2-نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك:

كان "جون لوك" (1632-1704) على عكس "هوبز" لا يؤيد السلطة المطلقة، ويؤكد ضرورة تقييد هذا الحاكم حماية للحرية، وهو يتفق معه في إن أصل المجتمع السياسي عقد اجتماعي، إلا أنه اختلف معه في تصوير وضع الإنسان في حالة الفطرة وفي تكييف هذا العقد من حيث أطرافه ومضمونه ونتائجه.

فيما يتعلق بحالة الإنسان الفطرية يرى "جون لوك" الإنسان خير بطبعه، وإنه كان في حالة الفطرة يحيا في سلام يتمتع بحريته الكاملة في ظل القانون الطبيعي . وعلى الرغم من أن الإنسان في حياة الفطرة كان في حالة تسودها الحرية والمساواة إلا أنها لا تخلو من مساوئ، فحالة الطبيعة لا تضمن للفرد أن ينعم بحقوقه فعلا، لأن الالتزام الدقيق بأحكام القانون الطبيعي لا يتحقق دائما، ولأن الجماعة لا توفر الحماية اللازمة للأشخاص والأموال من احتمالات الاعتداء عليها، لذلك يلجأ الأفراد إلى التعاقد فيما بينهم لإنشاء جماعة سياسية وإقامة سلطة تحكمهم، يكون لها تنظيم الحقوق الطبيعية التي كان يتمتع بها الأفراد في حياة الفطرة، وإقامة العدل عن طريق توقيع الجزاء عند الاعتداء على هذه الحقوق .

وعليه فإن الأفراد الذين يريدون أن يدخلوا حياة الجماعة السياسية يقومون باختيار الحاكم ويبرمون معه عقدا، لكن العقد في هذه الحالة يتم بين طرفين: الأفراد من جانب والحاكم من جانب آخر. كما أن الأفراد تعاقدوا مع الشخص الذي اختاروه ليتولى مهمة الحكم في الجماعة، وتم التنازل له بمقتضى هذا العقد عن جزء من حقوقهم في سبيل قيامه بأعباء الحكم وحماية حقوق الجميع، وتأسيس سلطة سياسية مركزية، تكتمل بقيامها نشأة الدولة .

وهذا العقد يقوم على الرضا المتبادل بين الطرفين، فهو عقد ملزم من جانبين حيث يلتزم بموجبه كل من الحاكم والمحكوم تجاه الآخر بالتزامات متبادلة، فالحاكم يلتزم بمقتضى العقد بتنظيم حياة الجماعة، والمحافظة على الحقوق التي لم يتنازل عنها الأفراد، وإقامة العدل بينهم، ويلتزم أفراد الشعب بواجب الطاعة تجاه الحاكم، طالما أنه يعمل في الحدود المقررة للعقد، وفي هذه الحالة يعود مصدر السلطة إلى الأفراد حسب وجهة نظر "جون لوك"، أما إذا أخل بعض الأفراد بالتزاماتهم، فيحق للحاكم مسائلتهم ومجازاتهم تحقيقا للصالح العام، وبالنتيجة فإن الحاكم بموجب هذه النظرية يملك سلطة مقيدة على عكس الحالة الأولى.

3- نظرية العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو:

يتفق "جون جاك روسو" (1713-1778) مع كل من "هوبز" و "جون لوك" بأن انتقال الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة المنظمة قد تم بمقتضى عقد اجتماعي، لكنه يرى أيضا أن الإنسان كان في حالته الفطرية الأولى متمتعا بالحرية والمساواة، لكن من سلبيات هذه الحرية والمساواة أن الإنسان ما لبث أن أخل بها عند ظهور الملكية الخاصة ومخترعات الإنسان من الآلات الميكانيكية، حيث أدى التفاوت الكبير في الثروات إلى قيام الخلافات والتنافس والحروب، وتحولت سعادة الإنسان إلى شقاء في نظره.

لهذا السبب عمل الأفراد على التعاقد فيما بينهم لإنهاء الخلافات ومنع الاضطرابات في علاقاتهم، والانتقال إلى حياة أفضل، حياة مجتمع منظم يسود فيه العدل والفضيلة، ويحافظ على حقوق وحريات جميع الأفراد.

كما تصور "روسو" أن طرفي العقد هم الأفراد على أساس أن الطرف الأول يمثل مجموع الأفراد أي هذا الشخص الجماعي المستقل الذي يتكون من مجموع الأفراد، أما الطرف الثاني فإنه يشمل كل فرد من أفراد الجماعة ، ولهذا فإن الحاكم ليس طرفا في العقد، وإنما هو وكيل عن الإرادة العامة، يحكم وفقا لإرادتها، وليس وفقا لإرادته الخاصة .

ويرى "روسو" أن الأفراد يتعاقدون مع أنفسهم، فلكل منهم صفتان، صفة الفرد الحر المنعزل، وصفته كعضو في الجماعة متحد مع غيره، كما يتضمن هذا العقد التنازل الكامل من كل فرد عن جميع حقوقه لصالح الجماعة، ويلزم أن يكون التنازل بدون تحفظ، حتى يتم الاتحاد في أكمل صورة ، كما يضاف إلى ذلك أن كل فرد يتنازل عن كافة حقوقه لا لشخص معين بالذات، أو لأشخاص معينين بذاتهم، وإنما التنازل لصالح المجتمع بأكمله، حيث يضع كل فرد شخصه وكل قوته تحت الإدارة السامية للإرادة العامة. كما أن تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها، لا يفقدهم تلك الحقوق، بل يقابله حصولهم على حقوق مدنية تقررها لهم، وتنظمها وتحميها الجماعة السياسية التي أقاموها.

وبهذا المعنى يكون "روسو" قد جعل السلطة للجماعة السياسية التي تنشأ عن العقد، والتي تعبر عن نفسها في إرادة واحدة هي الإرادة العامة، متمثلة في إرادة الأغلبية، وهذه الإرادة العامة هي القانون الواجب إتباعه. كما أن الحاكم في هذه الحالة ما هو إلا وكيل عن هذه الإرادة.

المحاضرة الثامنة:

ثالثا: نظرية القوة:

يرجع أصل الدولة بموجب هذه النظرية إلى القوة والغلبة، فالدولة إنما تنشأ عندما يفرض القوي سلطته على باقي الأفراد الذين يمتثلون لقوته.

ويتجلى مضمون النظرية في أن الجماعات الإنسانية الأولية كانت تعيش في حالة صراع مستمر مع بعضها البعض، وقد نتج عن هذا الصراع انتصار جماعة منهم على غيرها من الجماعات، أي أصبح هناك غالب يفرض إرادته على المغلوب، ويمد سلطانه على إقليم معين، فوجدت الدولة .

ولقد كان الإتجاه التقليدي يذهب إلى أن قوة المنتصر في هذا الصراع تمثلت في القوة المادية وحدها، أي القوة العسكرية التي تؤدي إلى الانتصار في الحروب، لكن مفهوم القوة قد أخذ في نظر الفقه الحديث مدلولا أوسع مدى، حتى أصبح هناك ما يعرف بالقوة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، وصولا إلى مفهوم القوة المعرفية.

ولعل كثيرا من الوقائع التاريخية تؤيد صحة هذه النظرية، خاصة التاريخ القديم حيث كانت الحياة البشرية الأولى تقوم على الإغارة والحروب، ونتيجة لانتصار الأقوى كانت تتوحد جماعات وتقوم المدن السياسية أو الدول، فكانت الغلبة لعنصر القوة على عنصر الرضا والاتفاق في نشأة الدولة، بل أن التاريخ الحديث يشهد على أهمية عنصر القوة، فكثير من الدول نشأت نتيجة لاستخدام القوة والالتجاء إلى الحروب.

رابعا: نظرية التطور الأسري:

يتلخص مضمون هذه النظرية في أن أصل الدولة يعود إلى الأسرة، وأن الأسرة هي الصورة المصغرة للدولة. نمت الأسرة وأصبحت عائلة، وباجتماع بضعة عائلات

تكونت العشيرة، ثم اتسعت العشيرة إلى عشائر عدة، أدى اجتماعها إلى تكوين القبيلة، التي اتسعت إلى قبائل عدة، وحينما استقرت هذه القبائل على بقعة من الأرض تكونت القرية، ثم نمت هذه القرية إلى قرى عديدة، ومن اجتماع هذه القرى بعضها ببعض تكونت المدن السياسية والتي تطورت بعد ذلك وأخذت شكل الدولة بمفهومها الحديث .

ولئن كانت الأسرة هي الخلية الأولى للدولة ، فإن سلطة الحاكم في الدولة إنما يرجع أساسها الأول على فكرة السلطة الأبوية وما كان لرب الأسرة من سلطة على أفرادها .

خامسا: نظرية التطور التاريخي:

تختلف نظرية التطور التاريخي عن النظريات السابقة في أنها لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد بذاته، وإنما إلى عوامل متنوعة، من القوة المادية والاقتصادية إلى العوامل الدينية والمعنوية والعقائدية، وتتباين أهمية هذه العوامل من دولة إلى أخرى، فقد تتزايد أهمية بعضها بالنسبة لدولة معينة وتقل بالنسبة لدولة أخرى.

وأساس هذه النظرية يتجلى في أن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت من تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي أدى إلى تجمع الأفراد للتعايش معا، وتطورت الأحوال بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها، وقبضت على ناصية الأمور فيها، مما أدى في النهاية إلى نشأة الدولة.

ونظرا لاختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية والظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور الدولة من بلد لآخر، فقد كان من الطبيعي أن يحدث اختلاف في الدول كنتيجة لاختلاف العوامل التي ساهمت في قيام كل منها، وتبعا لذلك، اختلف النظام السياسي وشكل الحكومة في كل دولة من الدول .

- **أركان الدولة:**

يقصد بأركان الدولة العناصر التي تحدد الوجود المادي لها بغض النظر عن مسألة كيفية تكوينها، وفي هذا الإطار فإن الدولة كما ذكرنا في السابق هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي القائم على أساس وجود مجموعة بشرية مستقرة فوق إقليم معين وخاضعة لسلطة تسهر على احترام النظام والأمن فيه، وتحظى بإعتراف دولي، فإن أركان الدولة يتم تحديدها فيما يلي:

أولا: المجموعة البشرية:

والمقصود بذلك مجموعة من السكان تتوفر لديهم الرغبة بوجود دولة تضمهم، ويطلق على هؤلاء السكان اسم الأمة أو الشعب حسب طبيعة المجموعة، وقد حاول بعض الفقهاء الربط بين نشأة الدول وتكوين الأمة، فاعتبروا أن قيام الدولة لم يكن سوى نتيجة لتكوين الأمة ورغبتها في تجسيد نفسها في شكل دولة، مستعرضين نماذج من هذه الدول من التاريخ الأوربي، فقيام الدولة الفرنسية والايطالية والألمانية كان بسبب وجود الأمم الفرنسية والايطالية والألمانية، إلا أن تجارب دولية أخرى أثبتت عكس هذه الفرضية ، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تأسست كدولة في سنة 1776م قبل أن تتشكل الأمة الأمريكية ضمن إطارها.

لذلك فإن التعريف السوسيولوجي للشعب أو الأمة يبدو غير كاف لتجسيد وحدة الدولة وتكريس الرغبة في العيش المشترك، مما يستوجب تكييف هذا الركن قانونيا من خلال رابطة الجنسية التي تجمع بين السكان المكونين للمجموعة البشرية التي تتكون منها الدولة، إنها رابطة قد تشمل أشخاصا يختلفون جنسا ولغة ودينا.

ثانيا: الإقليم:

يشكل الإقليم الأساس المادي الجغرافي للدولة، لكون الدولة لا يمكن أن تقوم في فراغ، ومن أجل أن يكون إطارا تستطيع الدولة ضمنه ممارسة سيادتها وسلطتها على الأفراد.

ويلعب الإقليم الذي يشمل المجال البري والمجال البحري والجوي، دورا أساسا في استقرار الجماعة البشرية، وفي خلق الارتباط العاطفي بالأرض وفي تحديد مدى وحدود سلطة الدولة، بل إنه يساهم في خلق مفهوم المواطنة الذي يدعم كيان الدولة ووجودها. كما أن الإقليم بمفهومه السياسي القانوني يأخذ معنى الإطار الذي يقع فيه تحديد ممارسة السلطة السياسية، والاختصاصات من طرف أجهزة الدولة.

ويتكون إقليم الدولة من:

الإقليم البري: وهو الجزء الأساسي عادة في إقليم الدولة، والمقصود به المساحة البرية المكونة للدولة، ويفصله عن باقي الدول الأخرى حدود طبيعية كالجبال والبحار والأنهار والصحاري، أو اصطناعية من خلال اتفاقيات بين الدول.

الإقليم الجوي: وهو طبقة الغلاف الهوائي المحيط بالأرض، وتمتد حوالي 10 آلاف ميل تقريبا، وتمارس الدولة سيادتها التامة عليها، إذ لا يحق للدول الأخرى استخدامها إلا للملاحة الجوية السليمة، إما بموجب اتفاق خاص مع الدولة أو بعد الحصول على إذن منها. بالإضافة إلى ذلك طبقة الفضاء الخارجي، وهي التي تعلو الطبقة السابقة إلى ما لانهاية .

الإقليم البحري: وهو يشمل ما يلي: **البحار الداخلية** التي توجد خلف الخط الأساسي للبحر الإقليمي في اتجاه اليابسة، **المياه الأرخبيلية**، والمياه المحاطة بالجزر، **البحر الإقليمية** التي تتشكل من المنطقة البحرية الملتصقة مع المياه الداخلية ويجوز لكل دولة أن تحدد بحرها الإقليمي لكن بما لا يتجاوز 12 ميلا بحريا تحتسب انطلاقا من خط الأساس، **المضايق**

وهي جزء من المياه الموجودة بين أرضين وتوصل بين بحرين، لكن هذه المضايق تبقى مفتوحة للملاحة البحرية، **المناطق المتاخمة** المحددة بـ 24 ميلا انطلاقا من خط الأساس، وتمارس الدولة في هذه المنطقة الرقابة للوقاية من إختراق مناطقها الإقليمية، ويطلق عليها كذلك بالمنطقة المتلاصقة.

ثالثا: السلطة الحاكمة:

إذا كان الركنين السابقين يشكلان الركائز المادية للدولة، فإن السلطة السياسية تمثل الأداة التي تتحول بها الركائز إلى كيان "دولاتي" محدد، وهي وحدها التي بإمكانها أن تجعل من المجموعة البشرية المستقرة فوق أرض معينة وحدة سياسية تسمى الدولة.

ويكمن جوهر السلطة في القوة والقدرة على الإكراه، مع نوع من الرضا والاقتناع من طرف باقي أفراد الجماعة لما يتأكد هؤلاء بأن السلطة تخدم فعلا المصلحة العامة للجميع، ولهذا غالبا ما تعرف السلطة السياسية على أنها: القوة مدعمة بأحد العناصر أو كلها: القانون، الأعراف، العادات والتقاليد، رضا ذوي العلاقة وهم أفراد الشعب.

وهنا يأتي معنى السيادة الذي يرادف استقلال الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، فالسيادة الداخلية ليست سلطة إصدار الأوامر والنواهي للمواطنين من طرف أجهزة الدولة فقط، ولكن تتم ممارستها أيضا من طرف السلطة السياسية في مجالات التشريع والتنفيذ والقضاء والأمن وصك النقود وتنظيم الجيوش ...الخ.

أما السيادة الخارجية فهي الامتياز الذي تتمتع به الدولة، والذي يجعلها مستقلة عن أي خضوع لأي دولة أو النظام الدولي، باستثناء التزاماتها الدولية التي قد قبلتها عن طواعية في إطار الاتفاقيات والمعاهدات التي تكون قد صادقت عيها.

يتبع...

المحاضرة التاسعة:

رابعا: الاعتراف:

تنشأ الدولة ككيان مادي بمجرد اكتمال عناصرها المذكورة أعلاه، وبالإضافة إلى هذه العناصر الأساسية، يجب اعتراف وإقرار الدول الأخرى بوجودها، والتعامل معها والسماح لها بممارسة سيادتها الخارجية، واعتبارها عضوا في المجتمع الدولي.

قد يكون الاعتراف فرديا، صادرا من كل دولة على إنفراد اتجاه الدولة الجديدة من تلقاء نفسها، أو استجابة لطلب الدولة الجديدة، وقد يكون الاعتراف جماعيّا، صادرا عن مجموعة من الدول، أو عن منظمة، أو هيئة دولية مثل هيئة الأمم المتحدة، ويكون الاعتراف أثناء انعقاد مؤتمر دولي، ويتضمّن وثيقة أو معاهدة.

- **أشكال الدول:**

تتخذ الدول أشكالا مختلفة من حيث بناء هيكلها الداخلي وتوزيع السلطات السياسية والدستورية فيها. ويوجد عموما نموذجان أساسيان لها هما : الدولة البسيطة أو الموحدة، والدولة المركبة أو الاتحادية.

أولا: الدولة البسيطة:

ويقوم نظامها السياسي على أساس وجود سلطة سياسية مركزية واحدة، تتجلى في السلطة التشريعية الوحيدة، والسلطة التنفيذية الوحيدة، والسلطة القضائية الوحيدة، دون أن يتناقض ذلك مع وجود تقسيمات ترابية داخلية ذات طابع إداري منظمة بمقتضى القانون، ومن أمثلة هذه الدول: الجزائر.

ثانيا: الدولة المركبة:

يقصد بالدولة المركبة، اتحاد دولتين أو أكثر فيما بينها، على أساس أن توزع فيها السلطات السياسية بين هيئات مركزية وهيئات محلية، وإذا كانت الدولة الاتحادية هي النموذج البارز للدولة المركبة، فإن العالم قد عرف منذ القديم أشكالا أخرى لاتحاد الدول وهي الاتحاد الشخصي والاتحاد الفعلي والاتحاد التعاهدي.

والمقصود بـ **الاتحاد الشخصي** هو اتحاد دولتين أو أكثر تحت عرش واحد أو شخص ملك واحد، مع احتفاظ كل دولة في هذا الاتحاد بشخصيتها واستقلالها وسيادتها الداخلية والخارجية وقوانينها الخاصة.

كما يقصد بـ **الاتحاد الفعلي** هو اتحاد دولتين أو أكثر، تحث حكم رئيس واحد مع وجود هيئة مشتركة فيما بينها تشرف على شؤون الاتحاد الخارجية والدفاعية والمالية، بينما تظل باقي جوانب السيادة الداخلية محتفظا بها من طرف كل دولة من هذه الدول، ويقوم الاتحاد الفعلي، إما نتيجة معاهدة دولية، وإما نتيجة اتفاق ودي يتم التوصل إليه من طرف الدول المعنية.

أما **الاتحاد التعاهدي** الذي يطلق عليه أيضا "**الاتحاد الكونفدرالي**"، فيقوم على أساس اتحاد دولتين أو أكثر، بناء على معاهدة دولية تنشأ هيئة مشتركة تتمثل فيها الدول على قدم المساواة من أجل اتخاذ القرارات بالإجماع في بعض المجالات الخارجية المشتركة، ويمكن لأية دولة الانسحاب من هذا الاتحاد متى شاءت، مما يجعل منه رابطة هشة معرضة للتلاشي والانحلال في أي لحظة، أو قد يتطور نحو اتحاد إتحاد فدرالي مبني على دستور إتحادي كما حدث للإتحاد الكونفدرالي الأمريكي سنة 1787م.

أما **الدولة الفدرالية**، أو **الدولة الاتحادية** فهي اتحاد فيما بين الدول، أمتن من الكونفدرالية وأكثر عمقا وانصهارا منها، ويتميز بقيامه على أساس دستور مكتوب وليس بناء على معاهدة دولية، وهو دستور ينظم السلطة المركزية الاتحادية من حيث

اختصاصاتها وعلاقاتها بالدول الأعضاء وصلاحيات حكومات الولايات، وذلك فضلا عن إقراره لهيئات دستورية عليا تسمح للدول الأعضاء بالمشاركة في التقرير وتنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالمصالح المشتركة للاتحاد، كالقضاء الفدرالي والسلطة التشريعية الفيدرالية والسلطة التنفيذية الفيدرالية.

وقد انتشر هذا النموذج من الدولة المركبة بعد قيام الاتحاد الفيدرالي الأمريكي سنة 1787 م، نتيجة أسباب متعددة سياسية أو تاريخية أو جغرافية أو ثقافية أو لغوية أو عسكرية أو اقتصادية. ومن أمثلة هذا النموذج: الهند وألمانيا الاتحادية ونيجيريا واستراليا...الخ.

- **وظائف الدولة:**

تمارس الدولة وظيفتين أساسيتين تتعلق إحداهما بممارسة سلطة الحكم المعبر عنها بالسيادة بواسطة مؤسساتها، كما تتعلق الثانية بتنفيذ الاختيار المجتمعي الناتج عن إرادة المحكومين في إطار دولة ديمقراطية بهدف تحقيق خير الشعب وتقدمه في مختلف المجالات.

أولا: وظيفة ممارسة السيادة :

وهي وظيفة أساسية للدولة تمارسها على المستويين الداخلي والخارجي .أما على المستوى الداخلي، فيتعلق الأمر بضمان استمرار المجموعة البشرية التي تشكل الدولة هيكلها السياسي، ومن أجل ذلك تتوفر على صلاحيات مهمة لتنفيذ مهام خصوصية : في المجال التشريعي عن طريق وضع القوانين، وفي المجال القضائي عن طريق تطبيق القوانين على المنازعات العامة والخاصة التي تثار داخل الدولة.

أما على المستوى الخارجي لسيادة الدولة، فيتعلق الأمر بإدارة العلاقات الدولية للجماعة التي تسيرها وتحكمها، سواء بالطريقة الدبلوماسية من خلال تبني سياسة خارجية أو بالطريقة العسكرية من خلال إعداد سياسة دفاعية.

ثانيا: وظيفة تأطير المجتمع والوظيفة الإقتصادية:

وهي وظيفة تختلف حسب طبيعة الأنظمة السياسية، وحسب مستوى تطورها الاقتصادي، ففي الدول ذات الأنظمة السياسية التعددية من النمط الغربي، تتحدد وظيفة الدولة(مبدئيا) في ضمان الحرية الاقتصادية التي هي في أساس النظام المجتمعي، وتقلص الفوارق الاجتماعية وضمان الملكية الخاصة مع إمكانية الحد من التعسف في التصرف فيها.

بل إن دور الدولة اتسع مع منتصف القرن العشرين، فتدخلت في المجال الاجتماعي لتتحمل مسؤولية التربية الوطنية والصحة العمومية، وتشجيع الاستثمارات والتصنيع ومراقبة شروط الشغل ..الخ. كما أن الدولة الليبرالية ذات التوجه الديمقراطي الاجتماعي، تجاوزت دور التأطير الاجتماعي لتمارس وظيفة التوجيه المجتمعي عن طريق عملها على إعادة توزيع المداخل وفرض الضرائب وإعانة الفئات المحرومة اجتماعيا لتجسد بذلك المفهوم الحقيقي لما يعرف بدولة الرفاه.